تقرير منجزات دائرة المشتريات الحكومية

حصاد العام 2025

اعداد:

وحدة التطوير المؤسسي

مكتب المدير العام

العلاقات العامة

مديريات الشراء والشراء الإلكتروني:

تُشكّل مديريات الشراء والشراء الإلكتروني العمود الفقري للعمل التشغيلي والاستراتيجي للدائرة، حيث تتركز فيها الخبرات التخصصية والكفاءات المهنية المسؤولة عن إدارة مختلف مراحل العملية الشرائية، ابتداءً من إعداد الوثائق والمعايير، مروراً بطرح العطاءات وتقييمها، وانتهاءً بإصدار قرارات الإحالة ومتابعة التنفيذ. وتعمل هذه المديريات، بمختلف وحداتها وأقسامها، على ضمان كفاءة العمليات الشرائية وتعزيز النزاهة والشفافية ورفع جودة المخرجات، بما ينسجم مع التشريعات النافذة وأفضل الممارسات العالمية، ويعزز الثقة بمنظومة المشتريات الحكومية.

وخلال عام 2025، حققت مديريات الشراء والشراء الإلكتروني جملة من الإنجازات النوعية التي شملت الجوانب التشريعية والإجرائية والتشغيلية والرقمية وبناء القدرات، وأسهمت بشكل مباشر في تطوير الأداء المؤسسي للدائرة وتعزيز دورها الوطني تمثلت بما يلي:

أولاً: الجانب التشريعي والاجرائي:

- واصلت الدائرة جهودها في تطوير الإطار المرجعي الناظم لأعمال الشراء الحكومي، حيث تم إعداد الوثيقة القياسية لشراء اللوازم بأسلوب المناقصة العامة، وإعداد دليل تقييم أداء المتعهدين في عقود اللوازم لعام 2025، إلى جانب إعداد مسودتي الوثيقة القياسية لشراء اللوازم بأسلوب المناقصة المحدودة (الاستدراج) ووثيقة شراء الخدمات الاستشارية، والتي ما زالت قيد الاعتماد.
- إعداد وثيقة الضوابط الرقابية والإجرائية في المشتريات الحكومية لسنة 2025، وإعداد مسودة دليل إجراءات الشراء وفق نظام المشتريات الحكومية، بما يعزز توحيد الإجراءات ووضوحها.
- وفي إطار دعم الاستدامة البيئية، شاركت الدائرة، بالتعاون مع دائرة العطاءات الحكومية، في إعداد وثيقة سياسة الشراء الحكومي الأخضر، بما يرسخ مفاهيم الاستدامة في عمليات الشراء العام. كما أسهمت الدائرة في إعداد دليل مهام الوحدات التنظيمية بالتعاون مع هيئة الخدمة والإدارة العامة، دعماً لحوكمة العمل المؤسسي.

ثانياً: التعاون الدولي:

- وقّعت دائرة المشتريات الحكومية مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية في جمهورية مصر العربية، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون في مجال المشتريات الحكومية، بما يسهم في تطوير الممارسات المؤسسية والاستفادة من التجارب الإقليمية.

ثالثاً: الجانب التشغيلي:

فقد شهد عام 2025 نشاطاً مكثفاً في طرح العطاءات المركزية وإدارة الإحالات، حيث تم طرح (492) عطاءً مركزياً لصالح مختلف الجهات الحكومية، وإصدار (460) قرار إحالة بقيمة إجمالية بلغت نحو (211) مليون دينار أردني، إلى جانب العمل على تنفيذ عطاءات الأدوية والأمصال والمطاعيم بقيمة تقديرية تقارب (250) مليون دينار. كما بلغت الإيرادات المالية المتأتية من أثمان دعوات العطاءات حوالي (1.6) مليون دينار، في حين حققت الدائرة وفراً مالياً مباشراً على الخزينة العامة من خلال عمليات التفاوض على الأسعار بلغ حوالي (7.8) مليون دينار. وفي السياق ذاته، تم إطلاق ونشر الدراسة التحليلية لعطاءات الأدوية والأمصال والمطاعيم لعام 2024، بما يعزز الشفافية ويُسهم في دعم صنع القرار.

رابعاً: بناء القدرات:

- تنفيذ (15) دورة تدريبية متخصصة على الوثيقة القياسية، استفاد منها (436) متدرباً من (110) جهة حكومية، وبنسبة إنجاز بلغت (96.9%) من المستهدف.
- تدريب (228) موظفاً حكومياً على نظام المشتريات الحكومية وتعليماته، إضافة إلى تدريب (100) موظف على نظام الشراء الإلكتروني الأردني (JONEPS) من مختلف الجهات الحكومية والبلديات. وفي إطار دعم الشمولية الاقتصادية.
- عقدت الدائرة لقاءً تعريفياً للمنشآت المملوكة للنساء بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، بهدف تعزيز مشاركتهن في العقود الحكومية.

خامساً: نظام الشراء الالكتروني الأردني (JONEPS):

- تنفيذ حزمة من التحسينات الجوهرية على وظائف النظام، شملت الانتهاء من تطوير قرار الإحالة الإلكتروني.
- وإتمام المرحلة الأولى من دراسة الربط مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للتوقيع الإلكتروني، وتطوير آليات استخراج التقارير المتعلقة بسير العملية الشرائية، وتعديل الموافقات لتصبح لامركزية، وأتمتة أعمال لجنة شكاوى الشراء.
- تطوير لوحة البيانات لتشمل إحصائيات شاملة للجان المركزية وغير المركزية، وشركات الأدوية، وطرق الشراء، وغيرها، إضافة إلى نقل النظام إلى البيئة السحابية في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- ارتفاع عدد الجهات الحكومية المستخدمة للنظام ليصل إلى (60) جهة، وبلغ عدد المستخدمين الحكوميين (1,719) مستخدماً، بعد إضافة (274) مستخدماً جديداً.
- ارتفاع عدد الشركات المحلية المسجلة إلى (4,720) شركة، وعدد مستخدميها إلى (6,187) مستخدماً، إلى جانب تسجيل (40) شركة أجنبية بعدد (43) مستخدماً.
- بلغ عدد العطاءات المطروحة للوازم عبر النظام (412) عطاءً، وعدد قرارات الإحالة للوازم (402) قرار، فيما بلغ عدد عطاءات الأدوية المطروحة إلكترونياً (80) عطاءً، وعدد قرارات الإحالة للأدوية (54) قراراً.

وتُظهر هذه النتائج مجتمعة المستوى المتقدم الذي وصلت إليه مديريات الشراء والشراء الإلكتروني خلال عام 2025، سواء على صعيد التطوير التشريعي والتنظيمي، أو في تحسين كفاءة العمليات وتعزيز التحول الرقمي وبناء القدرات، بما يعكس التزام دائرة المشتريات الحكومية بتطوير منظومة مشتريات فعّالة، شفافة، ومستدامة، تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز الثقة بالشراء الحكومي.

وحدة التطوير المؤسسي:

تُعد وحدة التطوير المؤسسي في دائرة المشتريات الحكومية إحدى الركائز الأساسية الداعمة لمسيرة التحول والتطوير المؤسسي، وتتمتع بدور محوري في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي من خلال تبني أفضل الممارسات الحديثة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، وحوكمة العمليات، وإدارة المخاطر، وبناء القدرات، وتوجيه الاحتياجات التدريبية. وتعمل الوحدة كجهة تنسيقية وتنفيذية لمبادرات التطوير بالتعاون مع الوحدات التنظيمية الداخلية والجهات الحكومية ذات العلاقة والشركاء الوطنيين والدوليين، بما ينسجم مع رؤية الدائرة في تقديم خدمات مشتريات حكومية رائدة، شفافة، ومواكبة للمستجدات.

وخلال عام 2025 قامت المديرية بالعديد من الإنجازات المتمثلة بما يلي:

أولاً: أسهمت وحدة التطوير المؤسسي في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة المؤسسية، من خلال متابعة الشكاوى الواردة عبر منصة «بخدمتكم» التابعة لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والمتعلقة بأعمال دائرة المشتريات الحكومية.

ثانياً: المشاركة في مناقشة الخطة الاستراتيجية الوطنية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ولا سيما المحاور ذات الصلة بنزاهة منظومة المشتريات الحكومية والحد من شبهات الفساد المرتبطة بها.

ثالثاً: الاشراف على تزويد وزارة الاتصال الحكومي بإنجازات الدائرة الشهرية بشكل منتظم، بما يعزز التواصل المؤسسي والشفافية مع الرأي العام.

رابعاً: واصلت الوحدة تعاونها مع المركز الوطني للأمن السيبراني، حيث شاركت في إعداد نمذجة الأعمال المؤسسية، والمساهمة في إعداد التحليل الكمي للمخاطر، وتشكيل فريق عمل متخصص لهذه الغاية. كما قامت الوحدة بإعداد خطة إدارة المخاطر المؤسسية للأعوام (2025–2027)، ومتابعة حصر ومعالجة المخاطر بشكل شهري في الوحدات والمديريات المختلفة، من خلال تشكيل وإدارة شبكة فعالة من ضباط ارتباط المخاطر، بما يسهم في تعزيز استمرارية الأعمال وتقليل المخاطر التشغيلية والمؤسسية.

خامساً: الاشراف على تسجيل ومتابعة مشاركة موظفي الدائرة في ورش رفع الوعي في مجال الذكاء الاصطناعي عبر منصة «SPECTO» بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات المتعلقة بأتمتة وحوكمة الخدمات الحكومية.

سادساً: إدارة عملية التدريب على نظام الشراء الإلكتروني الأردني (JONEPS) موظفي المؤسسات الحكومية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة.

سابعاً: المشاركة في دورات متخصصة في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وعملت على نقل المعرفة المكتسبة إلى موظفي الدائرة.

ثامناً: الاشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة وتصميم المصفوفة التشغيلية والتنفيذية للخطة للأعوام (2025–2027)، من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة شملت مختلف مستويات وفئات الموظفين، بما يسهم في ترسيخ الثقافة المؤسسية وتعزيز المشاركة الداخلية.

تاسعاً: الاشراف على إشراك عدد من موظفي الدائرة في دورة تدريب المدربين (TOT) في معهد الإدارة العامة، بهدف تأهيل فريق تدريبي متخصص في مجالات المشتريات والتطوير المؤسسي والرقابة الداخلية. كما تابعت تسجيل الموظفين في البرامج التدريبية المجانية التي يقدمها المعهد بالتعاون مع رئاسة الوزراء، بما يحقق وفراً مالياً للدائرة ويعزز الكفايات الوظيفية.

عاشراً: إعداد التقرير السنوي الشامل لإنجازات دائرة المشتريات الحكومية، بما يبرز نقاط القوة وفرص التحسين، ويدعم عمليات التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج.

الحادي عشر: الاشراف على إعداد ونشر دراسات قياس رضا الفئات المستهدفة، شملت الموظفين ومتلقّي الخدمة والشركاء، وقدمت توصيات عملية لمعالجة الفجوات المؤسسية وتحسين مستوى الرضا العام.

الثاني عشر: المشاركة في فريق مهننة وظائف العاملين في الشراء الحكومي بالتعاون مع عدد من الدوائر الحكومية والبنك الدولي.

وتعكس هذه الجهود الدور الفاعل لوحدة التطوير المؤسسي في ترسيخ الحوكمة الرشيدة، ودعم التحول الاستراتيجي للدائرة، وبناء شراكات مؤسسية فعالة، وتعزيز ثقافة التميز والابتكار، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز الدور الوطني لدائرة المشتريات الحكومية

وحدة الرقابة الداخلية:

تُعد وحدة الرقابة الداخلية في دائرة المشتريات الحكومية إحدى الدعائم الأساسية لضمان النزاهة والشفافية والالتزام بالتشريعات والأنظمة المعمول بها، حيث تهدف إلى تعزيز حوكمة العمليات وتحسين الأداء المؤسسي من خلال التدقيق المنتظم على المعاملات الفنية والمالية والإدارية، والتحقق من سلامة الإجراءات ودقتها، ورفع مستوى المساءلة، وحماية المال العام، وتقليل المخاطر التشغيلية والقانونية.

وخلال عام 2025، قامت الوحدة بالعديد من الإنجازات الاتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: تدقيق ما مجموعه (1,945) معاملة شرائية، أُعيد منها (698) معاملة للتصويب، بنسبة بلغت (36%) من إجمالي المعاملات المدققة، وقد تم تصويب جميع هذه المعاملات وفق الأصول.

ثانياً: نفذت الوحدة تدقيقاً مالياً شمل (657) مستنداً مالياً، باستثناء مستندات الرواتب، أُعيد منها (52) مستنداً للتصويب بنسبة بلغت (8%). وبلغت القيمة الإجمالية للمستندات المالية التي تم تدقيقها خلال العام نحو (3,199,509) دينار أردني، بما في ذلك الرواتب والنفقات التشغيلية.

ثالثاً: نفذت الوحدة عمليات تدقيق إداري دورية وشهرية على مختلف الوحدات التنظيمية في الدائرة.

رابعاً: تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي لأول مرة ومواءمة إجراءات العمل معها، وإعداد أول خطة استراتيجية للوحدة وربط أهدافها بالأهداف الاستراتيجية للدائرة مع تحديد مؤشرات أداء قابلة للقياس.

خامساً: اعداد خطة رقابية سنوية مبنية على تحليل المخاطر بدلاً من النهج التقليدي، ما أسهم في رفع كفاءة وفعالية أعمال الرقابة، إلى جانب إعداد التقرير السنوي للوحدة والحصول على مصادقة معالي الوزير عليه.

وتعكس هذه الجهود الدور المحوري لوحدة الرقابة الداخلية في تعزيز منظومة النزاهة والالتزام، وترسيخ منهجية رقابية حديثة ومبنية على المخاطر، بما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للدائرة ويعزز ثقة الجهات المستفيدة بمنظومة المشتريات الحكومية.

وحدة الشؤون القانونية:

تقوم وحدة الشؤون القانونية في دائرة المشتريات الحكومية بدور أساسي في ضمان التزام جميع أعمال الدائرة بالأطر التشريعية والقانونية الناظمة، من خلال تقديم الدعم القانوني المتخصص، وحماية المركز القانوني للدائرة، وتعزيز الممارسات القانونية السليمة في مجال المشتريات الحكومية، حيث قامت الوحدة خلال العام 2025 بما يلي:

أولاً: مواصلة تقديم الاستشارات والآراء القانونية للمدير العام والوحدات التنظيمية المختلفة، وإبداء الرأي القانوني للجهات الحكومية الأخرى في المسائل المتعلقة بالمشتريات الحكومية.

ثانياً: دراسة القضايا والدعاوى القضائية المقامة على الدائرة أمام مختلف المحاكم، وإعداد الردود والدفوع القانونية الأصولية، وتزويد وكيل إدارة قضايا الدولة والنيابة العامة الإدارية بكافة الوثائق والمستندات اللازمة، ومتابعة الدعاوى حتى صدور الأحكام.

ثالثاً: مراجعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المرتبطة بعمل الدائرة لضمان توافقها مع التشريعات النافذة، والمشاركة في إعداد مشروع نظام معدل لنظام التنظيم الإداري للدائرة. وتولت كذلك تنفيذ كتب الحجز الواردة من المحاكم بالتنسيق مع مديرية الشؤون المالية، وإجراء التبليغات القانونية للموظفين المطلوب تبليغهم وإخطار الجهات المختصة بذلك.

رابعاً: ترأست الوحدة الفريق المكلف بالإجابة على مصفوفة فحص الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية لعام 2024، ونظمت دورات تدريبية لموظفي الجهات الحكومية حول نظام المشتريات الحكومية ووثائق شراء اللوازم القياسية، بالتعاون مع معهد الإدارة العامة.

وتعكس هذه الجهود الدور الاستباقي والفاعل لوحدة الشؤون القانونية في دعم اتخاذ القرار، والحد من المخاطر القانونية، وتعزيز الإطار القانوني الرصين الذي يضمن تنفيذ عمليات الشراء الحكومي بمستوى عالٍ من النزاهة والشفافية والالتزام.

مديرية الشؤون المالية:

تُعد مديرية الشؤون المالية في دائرة المشتريات الحكومية الركيزة الأساسية لإدارة الموارد المالية وضمان استخدامها بكفاءة وشفافية، حيث تضطلع بدور محوري في إدارة الموازنة العامة، وضبط الإنفاق، وتعظيم الإيرادات، وتنفيذ العمليات المالية وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، بما يدعم الاستقرار المالي للدائرة ويعزز قدرتها على تنفيذ مهامها بكفاءة.

أبرز انجازات الوحدة المالية خلال العام 2025:

أولاً: نجحت المديرية في إغلاق السنة المالية وتسوية جميع القيود المالية المرتبطة بها بكفاءة عالية، مع الالتزام ببنود الموازنة المعتمدة في معظم أرباع العام.

ثانياً: ادارة النفقات المختلفة للدائرة، حيث بلغ إجمالي مستندات الصرف القياسية (295) مستنداً، بقيمة إجمالية بلغت (2,164,230.121) ديناراً أردنياً، شملت أجور العاملين، ومساهمات الضمان الاجتماعي، ومكافآت اللجان المركزية، والنفقات الجارية التشغيلية، إضافة إلى النفقات الرأسمالية المتعلقة بتطوير البنية التقنية. كما تم التعامل مع (371) مستند صرف لضريبة مستقطعة، وإصدار (647) شيكاً، وتدقيق (666) مستنداً داخلياً، إضافة إلى تنفيذ (12) مستند صرف لحساب الأمانات.

ثالثاً: بلغت الإيرادات المحصلة نقداً عبر أمين الصندوق (1,454,372) ديناراً أردنياً، شملت رسوماً متنوعة وغرامات ومصادرات وإيرادات أخرى، في حين بلغت الإيرادات المحصلة إلكترونياً عبر نظام «مدفوعاتكم» (1,515,144) ديناراً، من خلال (2,539) حركة مالية بدل أثمان عطاءات، بما يعكس التوسع في الاعتماد على القنوات الإلكترونية في التحصيل المالي.

رابعاً: إدارة العمليات البنكية والتأمينات بكفاءة، حيث تم تحميل وتدقيق وتسوية جميع كشوفات البنوك اليومية إلكترونياً لكافة أشهر العام، وإدارة آلاف التأمينات بمختلف أنواعها، شملت تأمينات الدخول، وتأمينات حسن التنفيذ، والتأمينات الممددة والمفرج عنها والمصادرة والمحجوزة، إضافة إلى تنفيذ مئات عمليات التبليغ وإشعارات التمديد.

خامساً: إدارة معاملات الاتصالات والأجهزة الخلوية، وترحيل وإصدار كشوفات الرواتب الضريبية أولاً بأول، ومتابعة معاملات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والصناديق الحكومية المختلفة، إلى جانب إدارة أعمال صندوق التكافل والتضامن الاجتماعي.

مديرية تكنولوجيا المعلومات:

تُعتبر مديرية تكنولوجيا المعلومات العصب التقني والرقمي لدائرة المشتريات الحكومية، حيث تضطلع بمسؤولية تطوير البنية التحتية التقنية، وضمان استمرارية الأنظمة والخدمات الرقمية، وتعزيز التحول الرقمي والأمن السيبراني، بما يدعم تنفيذ عمليات المشتريات الحكومية بكفاءة وموثوقية عالية **حيث قامت المديرية خلال العام 2025 بما يلي :**

أولاً: تعزيز منظومة الأمن السيبراني عبر تطبيق المصادقة الثنائية على حسابات الموقع الإلكتروني، ونشر أنظمة متقدمة للكشف عن التهديدات والاستجابة لها، وتنفيذ ورش توعوية حول الإطار الوطني للأمن السيبراني، وتركيب أجهزة حماية للشبكات بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن السيبراني. كما عملت على تطوير الموقع الإلكتروني للدائرة وإضافة تبويبات وخدمات رقمية جديدة، ومعالجة الثغرات الأمنية، وتوسيع خدمات بوابة الموظفين، وتسجيل حسابات للمناقصين والمتعهدين والجهات الحكومية.

ثانياً: إدارة الخدمات التقنية اليومية بكفاءة، من خلال تحديث أنظمة التشغيل وبرمجيات الموظفين، ومعالجة ما يقارب (200) طلب دعم فني عبر منصة الدعم الحكومية، وإرسال أكثر من (514,045) رسالة نصية قصيرة، وإدارة البث المباشر لجلسات فتح العروض، وتوسيع السعات التخزينية للبريد الإلكتروني. وشاركت الدائرة في مبادرات وطنية نوعية، من بينها إدراجها ضمن السجل الوطني للخدمات، وتشكيل فرق عمل لتطبيق الإطار الوطني للأمن السيبراني.

ثالثاً: نفذت المديرية أعمال صيانة وتطوير للشبكات السلكية واللاسلكية، وعززت إجراءات الحماية من خلال تحديث أنظمة السيرفرات والجدران النارية، وإيقاف الأنظمة القديمة غير الآمنة، وتطبيق سياسات الدخول الثنائي، وتركيب أنظمة متقدمة لتجميع وتحليل سجلات الأمن.

رابعاً: تنفيذ مشاريع تطويرية شملت تحديث أنظمة الكاميرات الأمنية، وتجهيز القاعات، واسترجاع وتحديث سيرفرات نظام الشراء الإلكتروني، وإنشاء أنظمة نسخ احتياطي داخلية وسحابية.

خامساً: تطوير عدد من الأنظمة الداخلية، من بينها نظام الأرشفة الإلكترونية ونظام الكفالات ونظام الرواتب، وقدمت الدعم الفني للأجهزة والأنظمة المختلفة، وضمنت تنفيذ النسخ الاحتياطية الدورية للبيانات.

مديرية الشؤون الإدارية:

تقوم مديرية الشؤون الإدارية بدور محوري في دعم الموارد البشرية والعمليات الإدارية واللوجستية في دائرة المشتريات الحكومية، بما يسهم في توفير بيئة عمل مستقرة ومحفزة تدعم تحقيق الأهداف المؤسسية.

أولاً: الموارد البشرية:

عملت المديرية على تنفيذ خطة التوظيف للعام 2025 من خلال الإعلان المفتوح لضمان تكافؤ الفرص واستقطاب الكفاءات المؤهلة، إلى جانب إدارة إجراءات الترقيات والترفيعات وتجديد العقود. كما واصلت تطوير البنية التحتية لإدارة الموارد البشرية من خلال التشبيك مع نظام «هيرمز» ونظام البطاقة الإلكترونية للموظفين، وتبني مبادرات رقمية لتعزيز الشفافية، من أبرزها إنشاء بوابة إلكترونية للاستقطاب والتعيين على الموقع الرسمي للدائرة.

ثانياً: الديوان والارشفة:

إدارة وتوثيق آلاف الكتب والمعاملات الواردة والصادرة، وأرشفة قرارات اللجان المركزية وملفات العمليات الشرائية وقرارات الإحالة وأوامر الشراء والملاحق، بما يعزز الذاكرة المؤسسية ويسهم في سرعة الإنجاز ودقة العمل الإداري.

ثالثاً: الخدمات المساندة:

تنفيذ برامج صيانة وإدارة مرافق شملت المبنى والتجهيزات المكتبية، كما تبنت مبادرات لترشيد استهلاك الطاقة وخفض النفقات، بما يسهم في استدامة الموارد وتحسين بيئة العمل المؤسسية.

مديرية المستودعات:

تُعد مديرية المستودعات الركيزة اللوجستية التي تدعم استمرارية العمل في دائرة المشتريات الحكومية، حيث تتولى إدارة المخزون والعهدة والسجل المركزي، وتوفير الاحتياجات المادية والإدارية وفق الأصول المعتمدة، بما يضمن حسن استغلال الموارد وترشيد الإنفاق.

حيث واصلت المديرية خلال العام 2025 إدارة المطبوعات المركزية، ومستودعات اللوازم والأجهزة والأثاث والعينات، والسجلات المركزية والقرطاسية، إضافة إلى إدارة المواد التالفة وفق الإجراءات المعتمدة.

قسم العلاقات العامة – مكتب المدير العام:

يُعد قسم العلاقات العامة الواجهة المؤسسية لدائرة المشتريات الحكومية، حيث يعمل على إبراز إنجازات الدائرة وتعزيز صورتها الذهنية الإيجابية وبناء جسور التواصل مع الشركاء المحليين والدوليين.

أبرز ما تم تغطيته من إنجازات للدائرة خلال العام 2025:

- الشراكات الدولية من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والوكالة الكورية للتعاون الدولي(KOICA) ، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وتغطية مشاركة الدائرة في مؤتمرات دولية متخصصة، من بينها مؤتمر المشتريات العامة الذكية مناخياً.
- الشراكة مع القطاع الخاص، والمتمثلة بتوثيق اللقاءات مع الجمعيات المهنية وممثلي الشركات، ودعم مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنساء وذوي الإعاقة في المشتريات الحكومية.
- الورشات التدريبية داخل الدائرة وخارجها.
- استقبال الوفود والزيارات الرسمية للدائرة.
- المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية، مثل عيد الاستقلال ويوم العلم الأردني.
- إدارة صفحات الدائرة على شبكات التواصل الاجتماعي ونشر اخبار ونشاطات الدائرة من خلال الصفحة الرسمية وعبر وسائل الاعلام المحلية.